

الجريمة الحضرية : قضايا وسياسات

Urban Crime: Issues and Policies

Ann Dryden Witte

Florida International University, Wellesley College,
and National Bureau of Economic Research

ترجمة

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

الجريمة الحضرية هي قضية رئيسية عند الأمريكيين . وهذا صحيح على الرغم من أن الدليل المتاح الأكثر موثوقية ، وهو البيانات المأخوذة من مسح الجريمة الوطني ، الذي يشير إلى أن مستوى الجريمة اليوم أقل مما كان عليه في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات . يكون مقدار الجريمة أقل بالنسبة للجرائم الأكثر رعباً ، بما في ذلك الاغتصاب ، والاعتداء المشدد ، والسطو ، والسرقه ، وكذلك بالنسبة للجرائم الأقل خطورة .

لقد تغير تكوين الجريمة ، ففي حين أن معدل القتل الإجمالي في الولايات المتحدة قد انخفض منذ أواخر السبعينيات ، إلا أن معدل القتل بين الشباب من الذكور ، وخاصة السود من الذكور ، قد ازداد . ابتداءً من عام 1985 ، بدأ معدل الإيذاء بالقتل للسود الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً في الزيادة بشكل كبير . في أواخر الثمانينيات ، تجاوز معدل الإيذاء للشباب السود المستويات القياسية السابقة في أوائل السبعينيات ، واستمر في ذلك الاتجاه .

بدأت معدلات الإيذاء بالقتل للذكور البيض الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً في الزيادة فقط في أواخر الثمانينيات ، وبحلول أوائل التسعينيات عادت إلى معدل أواخر السبعينيات . (Flanagan and Maguire 1994) بين عامي 1981 و 1990 ، ارتفعت عمليات اعتقال من قتل أعمارهم عن 18 عاماً بتهمة القتل العمد والقتل غير العمد بأكثر من 60 % . بحلول عام 1990 ، تم ارتكاب 14 % من جميع جرائم القتل من قبل أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً . ويبدو أنه على الرغم من أننا لا نشهد جرائم أكثر عنفاً ، إلا أننا نشهد مستويات عالية بشكل غير عادي من جرائم العنف التي يرتكبها الشباب الذكور . في عام 1990 ، كان 70 % من الأشخاص الذين تم اعتقالهم في الولايات المتحدة تتراوح أعمارهم بين 16 و 34 عاماً ، وكان أكثر من 80 % من الذكور . (Flanagan and Maguire 1994)

كانت الاستجابة السياسية لمشكلة الجريمة الحضرية متقطعة وغير منسقة . فخلال الثمانينيات من القرن الماضي ، تابعت الحكومة الفيدرالية بقوة "الحرب على المخدرات" . أقرت كل من الولايات والحكومة الفيدرالية قوانين تنص على أحكام بالسجن لفترات طويلة دون إفراج مشروط للعديد من الجرائم . قوانين الضربات الثلاث (التي تفرض عقوبات صارمة على الجناة بعد ثلاث إدانات) هي أحدث مثال على سياسات الأحكام الصارمة . لإيواء المحكوم عليهم بموجب هذه القوانين الصارمة الجديدة ، قامت حكومات الولايات ببناء السجون ، حيث ضاعفت عدد الزنازين ثلاث مرات تقريباً بين عامي 1970 و 1990 .

ربما جعلنا التشدد في مواجهة الجريمة معدل جريمة أقل إلى حد ما بشكل عام ، لكنه لم يؤمن بيئة حضرية يشعر فيها معظم المواطنين بأمان أكبر . ارتفع مستوى الجرائم العنيفة التي يرتكبها الشباب الحضري بشكل كبير . تم شراء الانخفاض العام في الجريمة بسعر مرتفع . يطالب العديد من المراقبين الحريصين الآن بتغيير السياسة .

فالشرطة أصبحت أفضل تعليماً وكباراً في السن ؛ أكثر تنوعاً في الجنس والعرق ؛ وأكثر نقابية . إنهم يستفيدون بشكل متزايد من التكنولوجيا الحديثة . زاد الإنفاق على الشرطة بحوالي 50 % بالقيمة الحقيقية بين عامي 1970 و 1990 ، لكن عدد ضباط الشرطة بالكاد كان يواكب السكان (Flanagan and Maguire 1994). تم تخصيص الشرطة بشكل متزايد للمجتمعات بدلاً من دوريات السيارات حيث انتشرت "الشرطة المجتمعية" على نطاق واسع . في ظل حفظ الأمن المجتمعي ، عادت الشرطة إلى المشي ، لكن نطاق أنشطتها كان أوسع من نطاق رجال الشرطة في الخمسينيات . الشرطة في كثير من المناطق الحضرية أصبحت المتحدثين باسم الحي من خلال الهيئات الحكومية المحلية وتولت بعض الأدوار التي عادة يخدمها الأخصائيون الاجتماعيون . لقد ساعدوا في تنظيف الجيران . لقد تدخلوا في المواقف التي يحتمل أن تكون منتجة للجريمة (على سبيل المثال ، التوسط في النزاعات العائلية ، وإغلاق بيوت الكراك لانتهكات القانون). وشجعوا المواطنين والشركات المحلية والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية المجاورة على المشاركة في مكافحة الجريمة .

قضايا السياسات الناشئة عن الجريمة الحضرية

المخدرات والجريمة

في المناطق الحضرية ، غالباً ما يبدو أن المخدرات والجريمة ، وخاصة العنيفة منها ، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً . عادة ما تكون العقاقير باهظة الثمن وغالباً ما تقلل من أهلية المستخدم ودافعه لشغل وظيفة . يؤدي هذا المزيج إلى نزعة متزايدة لارتكاب جرائم قد تتحول إلى أعمال عنف . نظراً لأنه يتم تداول المخدرات في اقتصاد سري ، فإن أولئك الذين يشعرون بالخداع في المعاملات ليس لديهم أي ملاذ قانوني ويجب عليهم أخذ الأمور بأيديهم ، غالباً من خلال العنف . تندلع حروب العشب بين مزودي الأدوية الذين يعملون في فراغ تنظيمي وقانوني ، لذا فإن توزيع العقاقير الحميدة نسبياً مثل الماريجوانا قد يعجل بالعنف . ليست كل الجرائم مرتبطة بتعاطي المخدرات . على سبيل المثال ، على الرغم من أن صعود الكوكايين الكراك خلال الثمانينيات يبدو أنه زاد من مستوى العنف الحضري ، فإن الارتفاع الكبير في جرائم الشباب حدث بعد أن انتهى وباء الكراك إلى حد كبير .

تشمل التفسيرات التجريبية لهذا الارتباط المنخفض تقريراً أعدته Reuter و MacCoun و Murphy (1990) ، والذي وجد أن حوالي ربع التجار الذين درسوا هم فقط كانوا يرتكبون جرائم ممتلكات وأن 3% فقط متورطون في جرائم عنيفة . قدر رويتر وزملاؤه أن بائعي الأدوية المنتظمين لديهم فرصة بنسبة 1 % فقط للقتل و 7 % للإصابة خلال عام ، لكن لديهم

فرصة بنسبة 22 % للسجن . في حين أن موجة السجن لتعاطي المخدرات وحيازتها التي حدثت خلال الثمانينيات قد زادت من مخاطر تداول المخدرات وربما ساهمت في الانخفاض في تعاطي المخدرات بعد ذلك ، إلا أن هذه الموجة استقرت في أواخر الثمانينيات (Flanagan and Maguire 1994). أدى سجن متعاطي المخدرات وتجار المخدرات إلى انخفاض معدلات الجريمة ، ولكن بثمن مرتفع . لم يكن لهذه النفقات أي تأثير واضح على عنف الشباب .

ما تزال الجرائم المتصلة بالمخدرات مشكلة حضرية بالدرجة الأولى . على الرغم من أن العديد من سكان الضواحي يستخدمون الأدوية بمعدلات مساوية لتلك الخاصة بسكان المدن ، فإن توزيع الأدوية غالبًا ما يظل مركزًا في المدن . أحياء سكنية مثل مرتفعات واشنطن في نيويورك ، مع إمكانية الوصول إلى جسر جورج واشنطن وضواحي نيوجيرسي ورائها ، تعاني من الزائرين الباحثين عن المخدرات . إن تلبية هذا الطلب في الضواحي يخلق فرصة تسويق كبيرة لتجار المخدرات المحليين . يمكن أن تصبح المنافسة على توريد الأدوية مميتة في بعض الأحيان وتؤدي على الأقل إلى تآكل لطف الحياة المجتمعية (Williams 1989).

الاتجار بالمخدرات ، مثل معظم الأنشطة الإجرامية الأخرى ، هو لعبة الشاب . بالنسبة للشباب الذين يعانون من ضعف آفاق التعليم والعمل ، فإن الاتجار بالعقاقير غير المشروعة هو وسيلة جذابة عالية المخاطر وذات عائد كبير لكسب المال . ومع ذلك ، تشير الأبحاث الحديثة مثل Reuter و MacCoun و Murphy 1990 إلى أن العديد من الأنواع المجسمة لتجار المخدرات غير صحيحة . على سبيل المثال ، لا يعد تداول المخدرات بشكل عام نشاطًا بدوام كامل . البيع هو الأكثر شيوعًا في المساء وفي عطلات نهاية الأسبوع . تقدر Reuter و MacCoun و Murphy أن ثلاثة أرباع تجار المخدرات لديهم وظائف مشروعة وأن أقل من 40 % يبيعون المخدرات يوميًا . بلغ متوسط المكاسب الشهرية المقدره لتجار المخدرات في واشنطن العاصمة خلال أواخر الثمانينيات حوالي 700 دولار شهريًا ، وهي نفس أرباحهم من العمل الشرعي Reuter و MacCoun و Murphy 1990 إن توزيع الأرباح من مبيعات الأدوية منحرف للغاية . يكسب معظم تجار المخدرات القليل ، لكن القليل منهم يكسبون الكثير . ومع ذلك ، فإن صناعة المخدرات غير المشروعة هي تجارة كبيرة . يقدر كارلسون (1993) أن السوق غير المشروع للكوكايين في الولايات المتحدة قد حقق دخلاً يزيد عن 8 مليارات دولار في عام 1991 ؛ سوق الهيروين ، أكثر من 6 مليارات دولار وسوق الماريجوانا ما يقرب من 8 مليارات دولار .

على الرغم من أن "حل" مشكلة المخدرات قد يساعد في التخفيف من مشكلة الجريمة ، إلا أنه لن ينهي الجريمة . علاوة على ذلك ، يجب أن تكون لدينا توقعات واقعية فيما يتعلق بمدى قدرة السياسة العامة على حل مشكلة المخدرات والدرجة التي يؤدي بها حل مشكلة المخدرات إلى خفض معدل الجريمة في المناطق الحضرية . سيتعاطى الناس المخدرات دائماً . طالما أننا نجعل بعض

المخدرات غير قانونية ، فسوف تنشأ أسواقا غير قانونية لتلبية الطلب . أدت السياسة العامة والتغيير الاجتماعي إلى انخفاض في استخدام المخدرات خلال الثمانينيات ، ولكن لا تزال هناك أسواقا كبيرة ومربحة للعقاقير غير المشروعة . بالنظر إلى قوانين المخدرات الحالية ، يمكن للسياسة العامة أن تأمل فقط في التحكم في حجم السوق وتخفيف الضرر الناجم عن سوق المخدرات وتعاطيها .

تحجر الجدل العام بشأن قوانين المخدرات ، فبدلاً من التفكير بعناية في مجموعة واسعة من سياسات المخدرات ، تميل المناقشات إلى التركيز على أقصى درجات التقنين والتجريم ، على سبيل المثال ، ينظر مقالات في *Krauss* و *Lazear 1991* لحسن الحظ ، خياراتنا أوسع . يتم ترتيب سياسات الأدوية المحتملة على طيفين :

1 - المعاملة الضريبية . بعض الأدوية (مثل الأدوية الموصوفة والأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية) لا تخضع لأي معاملة ضريبية خاصة ، بينما يخضع الآخرون (الكحول والتبغ) لضرائب الإنتاج . المخدرات غير المشروعة ، بالطبع ، غير خاضعة للضريبة .

2 - القيود الحكومية . توجد في أحد طرفيها الأدوية التي لا تحتاج إلى وصفة طبية والتي لا تخضع لأية قيود على الشراء أو الاستخدام . يأتي بعد ذلك عقاقير مثل السجائر والكحول التي لها قيود عمرية عند شرائها . تتطلب الأدوية الأخرى وصفات طبية للشراء . تتمتع بعض المخدرات ، مثل الماريجوانا ، بحرية استخدام بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون ، لكن البيع غير قانوني . أخيراً ، هناك مخدرات مثل الكوكايين والهيروين يعد استخدامها وبيعها غير قانوني . سننصح جيداً عند النظر في خيارات السياسة لعقاقير معينة بالنظر في مجموعة واسعة من الخيارات لكل من الضرائب والتنظيم .

الأسرة والجريمة

ركزت قضية *O. J. Simpson* اهتمام الجمهور على العنف المنزلي . تشير استطلاعات الإيذاء الوطنية إلى أن أكثر من 40 % من الجرائم العنيفة تحدث بين أفراد مرتبطين أو متورطين عاطفياً (*Flanagan and Maguire 1994*). لطالما كانت الصلة بين المشاكل المحلية والجريمة مصدر قلق للشرطة ، لكنها لم تحتل مكانة بارزة في مناقشات الجريمة الحضرية .

العنف داخل الأسرة (على سبيل المثال ، اعتداء الأزواج على الزوجات ، واعتداء الوالدين على الأطفال ، واعتداء الأطفال على الوالدين المسنين) هو مساهم رئيسي في مشكلة الجريمة الحضرية . تشير الأبحاث إلى أن المستويات الأعلى للتوظيف ، خاصة للرجال ، تؤدي إلى مستويات أقل من العنف المنزلي . لا توجد بيانات مؤكدة عن الاتجاهات في مستوى العنف المنزلي (*Tauchen and*

Witte 1995؛ *Witte* و *Long 1991*) . يتم الآن الإبلاغ عن المزيد من حوادث العنف المنزلي ، ولكن من المستحيل تحديد ما إذا كان مستوى العنف المنزلي أو مستوى الإبلاغ فقط أخذ في الازدياد . نظراً لأن مستويات العنف تميل إلى الانخفاض في العائلات السليمة ، فقد يكون هناك زيادة في الطلاق والزواج مرة أخرى ، مما أدى إلى زيادة العنف المنزلي

(*Tauchen*)، *Witte*، (1991) *and Long*. على عكس الحكمة السائدة ، لا يبدو أن العنف المنزلي أكثر شيوعاً في الأسر ذات الدخل المنخفض إذا ظل حجم العمالة ثابتاً . تعكس قضية سيمبسون سمتين مهمتين أخريين للعنف المنزلي : أولاً ، العنف المنزلي شائع حتى في الأسر ذات الدخل المرتفع . ثانياً ، يبدو أن اعتداءات الرجال على شركائهم الرومانسيين تكون أكثر تكراراً عندما يختلف الشريك اختلافاً جوهرياً في العرق أو الدخل أو التعليم . يبدو أن الأزواج من عرق أو عرق مختلط أكثر عرضة لتجربة العنف من الأزواج الآخرين . أيضاً ، يبدو أن النساء اللاتي يكسبن أكثر أو اللاتي حصلن على تعليم أفضل من شركائهن الذكور أكثر عرضة للوقوع ضحية ، مع تساوي الأشياء الأخرى (*Tauchen*) و *Witte* و (*Long 1991*) .

تبنيت العديد من إدارات الشرطة سياسة اعتقال افتراضية للعنف المنزلي خلال الثمانينيات لأن تجربة في مينيابوليس أظهرت أن الأفراد الذين تم القبض عليهم بسبب العنف المنزلي كانوا أقل عرضة لتكرار جرائمهم . قارنت التجربة فاعلية التوقيف وتقديم المشورة وإخراج الجاني من المنزل لفترة تهدئة . تبين أن الاعتقال أكثر فعالية من الردين الآخرين على العنف المنزلي (شيرمان 1992). تشير الأعمال الحديثة إلى أنه على الرغم من أن الاعتقال يقلل من مستوى العنف في بعض الأماكن ، إلا أنه يزيده في أماكن أخرى . يبدو أن الأفراد الذين تربطهم روابط قوية بالمجتمع وأنماط حياة أكثر توافقاً يتعرضون لردع بالاعتقال ، لكن الأفراد الأكثر نفوراً قد يزدون مستوى عنفهم بعد الاعتقال. ينظر *Garner* و *Fagan* و *Maxwell 1995* أو *Sherman 1992* للحصول على التفاصيل)

قيم الممتلكات والجريمة

تعد الجريمة من العوامل الخارجية السلبية الرئيسية التي تقلل من قيمة الممتلكات في المناطق الحضرية . الأحياء السكنية التي تشهد زيادات كبيرة في جرائم العنف أو جرائم الملكية بشكل عام تتراجع قيم الممتلكات فيها . تميل أسعار المساكن أيضاً إلى الانخفاض في الأحياء السكنية التي تزدهر فيها أسواق السلع غير القانونية . كما أن الجيريات ذات أسعار المساكن المنخفضة والمباني المهجورة غالباً ما تصبح ملاذاً للمجرمين ومراكزاً لتجارة المخدرات غير المشروعة . الوجه الآخر لهذه العملية هو أن الناس على استعداد لدفع ثمن منازل وأحياء سكنية آمنة . يفعلون ذلك عن طريق اختيار العيش في مناطق الضواحي ودفع ضرائب ممتلكات عالية لقوات الشرطة الجيدة . كما أنهم يفعلون ذلك بشكل متزايد من خلال العيش في مجمعات تخضع لحراسة خاصة أو "مجمعات مغلقة" . نمت النفقات على أفراد الأمن الخاص بسرعة في الولايات المتحدة منذ الستينيات .

الجريمة والغيتو

من السمات المهمة للمناطق الحضرية في الولايات المتحدة وجود الأحياء اليهودية (التي يسكنها عموماً أشخاص من أصول عرقية أو إثنية أو قومية مماثلة) ، حيث يميل الاقتصاد السري إلى الازدهار . في الواقع ، في بعض الحالات يكون

النشاط الاقتصادي السري أكثر أهمية بكثير من الاقتصاد القانوني في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للغيثو . يوفر الاقتصاد السري في الغيتو ، مع روابطه الضعيفة بالمؤسسات القانونية وحاجته إلى السرية ، بيئة ملائمة للنشاط الإجرامي . يمكن تقسيم الاقتصاد السري إلى قطاع غير رسمي وقطاع غير قانوني . في القطاع غير الرسمي ، يتم شراء وبيع السلع والخدمات القانونية تمامًا ؛ ومع ذلك ، فإن البائع إما غير مسجل أو مرخص بشكل صحيح أو لا يدفع الضرائب . في الحي اليهودي ، يتراوح هذا النشاط من المصانع الصغيرة التي تنتج الملابس بمساعدة المهاجرين غير الشرعيين من أمريكا اللاتينية أو الآسيويين إلى الحلاقين أو خبراء التجميل غير المرخصين الذين يقومون بقص شعر الأصدقاء والجيران . يزدهر مثل هذا النشاط في الأحياء المنكوبة لأن مستوى "البطالة" مرتفع ولأن الدخل المنخفض يجبر سكان الحي اليهودي على استخدام مزودين منخفضي التكلفة . غالبًا ما تكون أسواق المدن الداخلية مفتوحة على مصراعيها أمام الموردين غير الرسميين لأن العديد من الشركات في القطاع الرسمي لا ترغب في توفير السلع والخدمات في المناطق منخفضة الدخل . يتكون القطاع غير القانوني للاقتصاد السري من الأنشطة المخالفة للقانون ، مثل الاتجار بالمخدرات أو الدعارة أو الاحتيال على برامج المنافع الحكومية .

تشير الدراسات إلى أن غالبية النشاط الاقتصادي في منطقة واتس في لوس أنجلوس إما غير قانونية أو غير رسمي . تشير الدراسات التي أجريت في مدينة نيويورك إلى أن الاقتصاد غير الرسمية نمت بسرعة خلال الثمانينيات . تعد تجارة المخدرات جزءًا مهمًا من القطاع غير القانوني ، وغالبًا ما يتم تنظيمها حول العصابات الحضرية . تحافظ العصابات على علاقة معقدة مع الأحياء السكنية التي يتاجرون فيها بالمخدرات .

بعد دراسة إثنوغرافية متعددة السنوات ومتعددة الجنسيات ، خلص Jankowski 1991 ، إلى أنه "في تلك الأحياء التي تعمل فيها العصابات ، أقامت العصابة والمجتمع علاقة عمل . " ويشير كذلك إلى أن "هذه العلاقة مقدرّة على عدد من علاقات التبادل التي تقدم فيها العصابة والمجتمع خدمات معينة لبعضهما البعض." تساهم العصابات بدولارات لا حصر لها في التجارة المحلية وتعمل كميليشيات محلية تحاول السيطرة على بعض الجرائم غير المباشرة المرتبطة بتعاطي المخدرات ، مثل عمليات السطو والسرقة . العديد من مجتمعات المدينة الداخلية ، بدورها ، تمنح العصابات ملاذًا من السلطة المدنية وغالبًا ما تضيف الشرعية عليها من خلال منح مكانة لأعضائها . باختصار ، قد تكون العلاقة بين العصابات والغيثو أكثر تكافلية منها عدائية ، وغالبًا ما تعيق هذه العلاقة جهود منع الجريمة والمخدرات .

السياسات العامة التي تؤثر على الجريمة

السياسات العامة التي تؤثر على الجريمة الحضرية نوعان متميزان . أولاً ، هناك مجموعة كاملة من السياسات الاجتماعية (مثل سياسات العلاج من المخدرات وسياسات رعاية الطفل وسياسات الوظائف) التي تؤثر على الجريمة إما بشكل مباشر أو غير مباشر . ثانيًا ، هناك سياسة عدالة جنائية تهدف إلى منع

الجريمة عندما يكون ذلك ممكناً والقبض على المجرمين ومعاقتهم . تشير الأبحاث إلى أن بعض السياسات الاجتماعية وبعض سياسات العدالة الجنائية يمكن أن تقلل من معدل الجريمة . من بين السياسات الاجتماعية ، يمكن للجهود المبذولة لتقديم أنشطة ذات مغزى (مثل الوظائف والمدارس والتعليم) للشباب الذكور ، ولا سيما الذكور من الأقليات ، والبرامج الوقائية أو الداعمة ، لا سيما البرامج الموجهة للأطفال الصغار وأسرهم ، أن تقلل من الجريمة . هناك أيضاً دليلاً على أن المدارس المنظمة ، ذات التوجه المجتمعي ، والتي تركز على القيمة يمكنها تحسين الأداء التعليمي وانخفاض مستويات جنوح الأحداث (Mandel 1995) ؛ Witte (1996).

من بين سياسات العدالة الجنائية ، يمكن لكل من موارد الشرطة وسياسات الشرطة ردع الجريمة ، لكن التأثير ليس كبيراً (Tauchen and Witte 1994). يمكن للسجون أن تشل المجرمين ، لكن لا يبدو أنها تردعهم بشكل كبير. ويعتمد تأثير هذا العجز على معدل الجريمة على المعدل الذي يأخذ به المعتدون الجدد أماكن الجناة المسجونين في الشارع . بينما يبدو التدخل المبكر أكثر نجاحاً ، فقد ثبت أن بعض البرامج المكثفة للشباب المعرضين للخطر فعالة ، وتشير الأبحاث إلى أن إبقاء الشباب منشغلين بالقانون يمكن أن تقلل الأنشطة من الجريمة (Witte and Tauchen 1994). لقد خفضت "جوب فيلق" ، التي تضع الشباب المعرضين للخطر في البرامج التعليمية والعمل الهيكلي والتعليمي ، بشكل كبير من مستوى جرائم المشاركين . تشير الأبحاث إلى أن الوظائف الجيدة والتعليم الجيد والأنشطة الاجتماعية المنظمة (بما في ذلك الدينية) يمكن أن تقلل من مستوى الجريمة بين الشباب . يبدو أيضاً أن بيئة تعليمية صارمة ومهتمة و متمحورة حول القيمة مثل تلك الموجودة في المدارس الضيقة الجيدة تزيد من التحصيل العلمي وتحد من جنوح الأحداث .

من المهم ملاحظة أن مصطلح "نظام العدالة الجنائية" تسمية خاطئة . لا يوجد مثل هذا النظام . بدلاً من ذلك ، هناك مجموعة من وكالات العدالة الجنائية على مستويات مختلفة من الحكومة . منع الجريمة هو إلى حد كبير وظيفة الشرطة ومسؤولية الحكومة المحلية . يتم فرض العقوبة على الجرائم من قبل المحاكم والمؤسسات الإصلاحية ، والتي هي بشكل عام جزء من حكومة الولاية . للحكومة الفيدرالية دور محدود : فهي مسؤولة عن الجرائم الدولية والجرائم المشتركة بين الدول ، وتدعم البحث عن أسباب الجريمة وعمل وكالات العدالة الجنائية ، وتوفير الأموال وتوسع للتأثير على سياسة العدالة الجنائية على الصعيد الوطني .

سياسات الحكومة المحلية التي تؤثر على الجريمة

لدى العديد من الحكومات المحلية برامج مصممة لإبقاء الشباب مشغولين ، خاصة خلال فصل الصيف . وبقدر ما أعرف ، لم يكن هناك تقييماً منهجياً لمثل هذه البرامج . ومع ذلك ، تشير الأبحاث إلى عدد من الأسباب التي قد تؤدي إلى نجاح مثل هذه البرامج وتجد أن الشباب المنهمكين في العمل أو الذهاب إلى المدرسة يرتكبون جرائم أقل .

يستخدم البريطانيون مثل هذه البرامج بشكل صريح لمكافحة الجريمة . على سبيل المثال ، دفع المجلس المحلي في لوتون مقابل نوادي الشباب في مساكنه العامة عالية الجريمة وشهد انخفاضاً في الجريمة بينما شهدت بقية إنجلترا زيادة . أعدت بريستول وكيركليس ، غرب يوركشاير ، برامج صيفية لـ 11 إلى 16 عاماً في مناطق عالية الجريمة ووجدوا أن الجريمة انخفضت بنحو 30% عن فصول الصيف السابقة . أدى مخطط في بولتون لتشجيع أطفال الشوارع الصغار على الانضمام إلى الرياضة أو الفنون أو المجموعات الاستشارية إلى تقليل المكالمات المزعجة للشرطة بشكل كبير . في الولايات المتحدة ، يُبقي برنامج الأطفال المعرضين للخطر (CAR) الشباب منشغلاً في برامج ما بعد المدرسة والصيف التي تصرف الوقت والطاقة عن الانحراف . تظهر النتائج الأولية كبيرة انخفاض في القبض على الأحداث وإدانتهم للمجموعة التجريبية.(Harrell 1995)

يعتمد تأثير أقسام الشرطة على الجريمة على مستوى موارد الشرطة وطريقة استخدام الموارد . تزداد احتمالية التوقيف عندما تستجيب الشرطة بسرعة ، ويكون التوقيف السريع رادعاً أقوى من التوقيف بعد فترة طويلة من ارتكاب الجريمة . تسمح التكنولوجيا الحديثة بمعالجة مكالمات 911 بشكل أسرع بكثير مما كانت عليه في الماضي . ومع ذلك ، فإن نسبة الجرائم التي تم حلها من قبل الشرطة (معدل التخليص الجمركي) لا تزال منخفضة . على سبيل المثال ، تقوم الشرطة بإلقاء القبض على أقل من سدس عمليات السطو (Flanagan and Maguire 1994).

شهدت الثمانينيات عددًا من التغييرات في العمل الشرطي :

- 1 - تبنت العديد من أقسام الشرطة الشرطة المجتمعية . تظهر الأبحاث أنه مع عمل الشرطة المجتمعية ، يشعر الناس بالأمان ويمكن أن تتحسن الأحياء السكنية . ومع ذلك ، لا يبدو أن ضبط الأمن المجتمعي يقلل من معدلات الجريمة .
- 2 - حددت التحليلات الحاسوبية لبيانات الشرطة "النقاط الساخنة" التي صدرت منها مكالمات متكررة للشرطة . خصصت الشرطة المزيد من الموارد لتلك النقاط الساخنة ، ورفضت مثل هذه المكالمات . ومع ذلك ، يبدو أن الجريمة قد تم نقلها إلى مناطق أخرى بدلاً من قمعها .
- 3 - قامت بعض إدارات الشرطة بإلقاء القبض على الاستجابة الافتراضية للعنف المنزلي ، لكن الأبحاث الأخيرة جعلت هذه السياسة موضع تساؤل .

سياسات الدولة التي تؤثر على الجريمة

توفر الدولة عموماً أموالاً كبيرة للتعليم ، وتدير برامج الرعاية ، وتسعى إلى تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية ، وتنظم توفير رعاية الأطفال ، وتقرر ما هو غير قانوني ، وتدير المحاكم والسجون . لم تكن النفقات الاجتماعية والإنمائية للدولة تهدف بشكل عام إلى الحد من الجريمة ، ولست على علم بالدراسات التي تقيم تأثيرها على الجريمة .

يمكن لحكومات الولايات أن تخفض بسهولة معدل الجريمة عن طريق تقنين بعض الأشياء . على سبيل المثال ، قام عدد من الدول بإلغاء تجريم استخدام الماريجوانا بشكل فعال ، لكن المناخ السياسي الحالي يجعل من غير المحتمل

متابعة التقنين على أي نطاق كبير. التقنين ليس احتمالاً لجرائم العنف أو جرائم الملكية الكبرى مثل السطو والسرقة والسرقة. تحاول الدولة ردع مثل هذه الجرائم من خلال إدارة نظام قضائي يحدد المذنب. تحديد العقوبات للمدانين؛ وإدارة أقسام المراقبة والسجن والإفراج المشروط لتنفيذ الأحكام التي تقيد حرية الجناة. خلال العقد الماضي، انتقلنا من نظام تهيمن عليه الأحكام غير المحددة التي سمحت بالإفراج المبكر عن السجناء الذين تصرفوا بشكل جيد في السجن إلى نظام تهيمن عليه الأحكام الطويلة المحددة. لقد أدى هذا التغيير إلى تضخم عدد نزلاء سجوننا مع السجناء الذين لديهم عقوبات أطول وليس لديهم أمل في الإفراج المشروط. بين عامي 1975 و 1990، تضاعف عدد السجناء المحكوم عليهم بالسجن لمدة عام أو أكثر ثلاث مرات تقريباً (Flanagan and Maguire 1994).

لقد قمنا أيضاً بتغيير جذري في الطريقة التي نخصص بها العدد المتزايد باستمرار من مساحات السجون. في عام 1974، أُدين 52٪ من السجناء بجرائم عنيفة، و 31٪ بجرائم ممتلكات، و 10٪ بجرائم مخدرات. بحلول عام 1988، كانت 30٪ من التزامات المحاكم الجديدة بالسجن لجرائم العنف، و 37٪ لجرائم الملكية، و 25٪ لجرائم المخدرات. لقد زدنا بشكل كبير نسبة مساحات السجون المخصصة لمرتكبي جرائم تجارة المخدرات. على الرغم من أن عقوبة السجن- تعمل الإجراءات على إبعاد الجناة عن الشوارع، ويتم استبدال تجار المخدرات، حتى على مستوى البيع بالجملة، بسرعة كبيرة. يتم استبدال المجرمين العنيفين بشكل أبطأ. إن تخصيص المزيد من موارد السجون للمخدرات بدلاً من المخالفين العنيفين يقلل من مستوى العجز الذي يتم الحصول عليه مقابل كل دولار يتم إنفاقه. تقوم العديد من الولايات الآن بتغيير سياستها وتحجز نسبة متزايدة من أماكن السجون لمرتكبي العنف (Flanagan and Maguire 1994)

الأمر الأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن نسبة متزايدة من نفقات الدولة تذهب للسجون ونسبة متناقصة للتعليم العالي. خلال السبعينيات والثمانينيات، نما إجمالي الإنفاق العام على التعليم بمقدار أربعة أضعاف ونصف، بينما نما الإنفاق على نظام العدالة الجنائية بمعامل ستة. (Flanagan and Maguire 1994) خلال نفس الفترة، نما الإنفاق العام على الكليات والجامعات العامة بنسبة 78%، بينما نما الإنفاق على التصحيحات بنحو 900%. في عام 1990، كلف إرسال شاب إلى مؤسسة تعليمية عليا متوسط 9442 دولاراً سنوياً، 25496 دولاراً سنوياً لإبقاء الشاب في السجن. تؤكد الولايات بشكل متزايد على سجن الشباب بدلاً من تعليمهم.

السياسات الفيدرالية التي تؤثر على الجريمة

توفر الحكومة الفيدرالية أموالاً كبيرة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتدخلات الأسرية من خلال برنامج الصناديق المتوافقة وبرنامج Head Start.

تم توسيع برنامج هيد ستارت في السنوات الأخيرة ، لكنه ما يزال يخدم 28 % فقط من الأطفال المؤهلين ، بتكلفة 2.2 مليار دولار في السنة . علاوة على ذلك ، والأكثر أهمية من منظور مكافحة الجريمة ، لم يثبت برنامج Head Start أنه يقلل من جنوح الأحداث ، ربما لأنه برنامج مدته عام واحد فقط للعديد من المشاركين ولأن جزء دعم الأسرة في البرنامج كان ضعيفاً (Zigler) ، توسيح ، وبلاك 1992.

قامت الحكومة الفيدرالية أيضاً بتمويل ما يمكن تسميته على أفضل وجه بالمشاريع الإصلاحية للأحداث ، مثل Job Corps تمت مناقشته سابقاً . يتعامل نظام العدالة الجنائية الفيدرالي بشكل أساسي مع الجرائم بين الدول والجرائم الدولية التي لا تمت بصلة لمشكلة الجريمة الحضرية . تحت رعاية الحرب على المخدرات ، استخدمت الحكومة الفيدرالية الجيش والموارد الأخرى لمحاولة اعتراض شحنات المخدرات الدولية (بشكل غير فعال بشكل عام) وعبأت السجون الفيدرالية بمجرمي المخدرات . يوجد اليوم أكثر من 50 % من السجناء الفيدراليين في السجن بسبب جرائم مخدرات (Flanagan and Maguire 1994).

تدعم الحكومة الفيدرالية (على مستوى متناقص) الأبحاث حول الجريمة والجنوح ونظام العدالة الجنائية . قد تكون نتائج هذا البحث مهمة في تحديد السياسات الحكومية والمحلية . على سبيل المثال ، أظهرت الدراسات المطولة أن عددًا قليلاً من المجرمين ذوي الأجور المرتفعة مسؤولون عن عدد غير متناسب من الجرائم (Tauchen and Witte 1994) ، وقد غيرت التجارب على تعامل الشرطة مع العنف المنزلي طريقة تعامل الشرطة مع مثل هذه الحوادث Garner ، فاجان وماكسويل 1995. أخيراً ، توفر الحكومة الفيدرالية الأموال لوكالات العدالة الجنائية المحلية . على سبيل المثال ، يقترح قانون مكافحة الجرائم العنيفة وتنفيذ القانون لعام 1994 الإنفاق 9 مليارات دولار لمساعدة أقسام الشرطة المحلية في توظيف 100000 ضابط جديد (على الرغم من أن العدد الفعلي المعين أقل بكثير). تشير الأبحاث إلى أن هذه المبادرات الفيدرالية قد تكون طرفاً مثمرة لسياسة العدالة الجنائية (Donohue and Siegelman 1994) ؛ (Tauchen and Witte 1994).

اتجاهات جديدة للسياسة العامة تجاه الجريمة الحضرية

سياسات العدالة الجنائية

خلال العقد الماضي ، قمنا بزيادة نسبة موارد العدالة الجنائية المخصصة للسجون بشكل كبير . بين عامي 1970 و 1990 ، تضاعف عدد زرنانات السجن ثلاث مرات تقريباً ، بينما ظل عدد ضباط الشرطة ثابتاً تقريباً (Flanagan and Maguire 1994). تشير الأبحاث إلى أن بناء المزيد من السجون ليس هو الاستخدام الأكثر فعالية لأموال العدالة الجنائية . لا يبدو أن الحبس يقلل بشكل كبير من الأنشطة الإجرامية بعد الإفراج عن السجناء (ردع محدد) أو مستوى الجريمة في معظم المجتمعات الحضرية (الردع العام). يحظى تأثير تقليل الجريمة الناتج عن زيادة الإنفاق على الشرطة بمزيد من

الدعم البحثي . يبدو أن هذه الزيادات تثني الشباب عن ارتكاب الجرائم ، لكن التأثير على الجريمة ليس كبيرًا . (Tauchen and Witte 1994) ومع ذلك ، من المرجح أن يكون للإنفاق المتزايد على الشرطة تأثيرًا أكبر على الجريمة من زيادة الإنفاق على زنازين السجون . لا يحب معظم المواطنين رؤية تجارة المخدرات في شوارع المدن . العنف العشوائي بين التجار والنظرات الفارغة والنشاط المفرط لمتعاطي المخدرات يجعل الشوارع أكثر تهديدًا . ومع ذلك ، فإن معظم المواطنين يخشون الجرائم العنيفة التي تستهدف عامة الناس أكثر بكثير مما يخشون من تجارة المخدرات أو العوامل الخارجية السلبية التي تنتج عنها . تشير كل من المواقف العامة والبحث إلى أن الوقت قد حان لإعادة تخصيص موارد العدالة الجنائية من تجارة المخدرات إلى الجريمة العنيفة . بدأت بعض الدول الآن في إعادة تخصيص موارد السجون لمرتكبي جرائم العنف . قد تكون هناك فائدة خفية للحد من الجريمة في استخدام المزيد من زنازين السجن الجديدة لإيواء المجرمين العنيفين ، الذين لا يتم استبدالهم بسرعة أو بشكل كامل بمجرمين جدد مثل تجار المخدرات .

ماذا سنفعل بتجار المخدرات المدانين إذا لم نضعهم في السجن؟ أود أن أقترح أنه يمكن معاقبة العديد من تجار المخدرات ، وبالفعل العديد من مرتكبي جرائم الممتلكات ، بالغرامات والمراقبة الإلكترونية . بفضل تقنية المراقبة الجديدة ، يمكن متابعة تحركات المجرمين المدانين بعناية أثناء تواجدهم في الشارع . يمكن التقاطها إذا تم العثور عليها أن تكون في مسرح عملية سطو أو في مراكز مخدرات معروفة توزيع . يمكن استخدام الغرامات المحصلة من الجناة لدفع تكاليف المراقبة أو تعويض الضحايا . على المدى الطويل ، قد نرغب في إعادة التفكير في قوانيننا المتعلقة بالجرائم "التي لا ضحايا لها" مثل تعاطي المخدرات . على سبيل المثال ، يمكننا التفكير في إلغاء تجريم الأدوية الأقل ضراوة ، مثل الماريجوانا . هناك سوابق لهذا في إلغاء الحظر خلال الثلاثينيات والتشريع الأحدث ، وتوفير الدولة للمقاومة .

سياسات للشباب المعرضين للخطر

لم يكن النشأة الفقيرة في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة سهلا على الإطلاق ، لكن الوضع الذي يواجه الشباب الأمريكيين في المناطق الحضرية تدهور منذ الستينيات وأوائل السبعينيات . المدارس الحضرية ، وخاصة في الأحياء السكنية المنكوبة ، هي في الغالب أماكن للعنف وتجارة المخدرات أكثر من التعليم . التعليم التقليدي ، حتى في أفضل حالاته ، يهيئ الشباب لمكان العمل المتطور والمتغير بسرعة . إن السلطة المحترمة ، والنماذج الشرعية ، والإشراف من قبل الكبار ، والعلاقات الوثيقة مع البالغين نادرة في الأحياء السكنية المنكوبة . من النادر القيام بأنشطة ترفيهية قانونية وبسيطة ، ولكن الشوارع توفر مجموعة من الطرق غير القانونية وشبه القانونية لقتل الوقت وحتى كسب المال .

أثبتت برامج قليلة للشباب المعرضين للخطر فعاليتها ، مع استثناء ملحوظ

لـ Job Corps . من غير المحتمل أن تكون الأموال متاحة لإزالة نسبة كبيرة

من الشباب المعرضين للخطر من أحيائهم السكنية . ليس من الواضح حتى ما إذا كان هذا سيكون مرغوبًا فيه على نطاق واسع . ماذا نفعل مع الشباب الذين بقوا في البيئة الصعبة للمدينة الداخلية ؟ أعتقد أنه ليس لدينا خيار سوى إجراء بعض التغييرات في البيئة ، بدءًا من المدارس . تشير الأبحاث الكبيرة إلى أن التعليم المنظم والموجه نحو القيم والتعليم الذي يسعى إلى إقامة روابط وثيقة مع العائلات يمكن أن يحسن حياة الشباب المعرضين للخطر . قد يكون الوقت قد حان للاستثمار في مثل هذا التعليم بدلاً من المدارس الثانوية العامة التقليدية . جربت مدينة نيويورك إعدادات المدارس البديلة ، وأظهر برنامج CAR نجاحًا أوليًا في بيئات متنوعة منخفضة الدخل.(Harrell 1995)

تشير الأبحاث أيضًا إلى أنه من المهم إبقاء الشباب منشغلين بعمل شيء قانوني يثير اهتمامهم ويشركهم . الشباب الذين يقضون وقتًا أطول في العمل وفي المدرسة لديهم مستويات أقل من النشاط الإجرامي ، حتى بعد السيطرة على عدد كبير من العوامل الأخرى . أيضا ، شباب المدينة الداخلية الذين يشاركون في أنشطة الكنيسة أو الذين يدرسون في مدارس أبرشية لديهم مستويات أقل من النشاط الإجرامي ومن المرجح أن يفتنوا من الفقر أكثر من الشباب غير المتورطين . تشير التجربة البريطانية والنتائج الأولية لمركز الأبحاث المذكورة أعلاه إلى أن البرامج الصيفية جيدة التنظيم قد تكون فعالة في صنعها الشوارع أكثر بهجة وتقليل الجريمة . ينظر Witte and Tauchen 1994 للحصول على أدلة بخصوص تأثير العمل والتعليم على الجريمة. حتى

التدخلات المكثفة مع الشباب قبل سن المراهقة أو المراهقين الذين يعانون بالفعل من مشاكل يمكن توقع أن تؤدي إلى فوائد محدودة فقط . قد تتحقق الفوائد الأكبر فقط إذا بدأنا التدخلات قبل ذلك بكثير.

بداية أفضل

لقد أظهرت الدراسات على نطاق صغير أن التدخلات المبكرة المكثفة التي تجمع بين تعليم الطفولة المبكرة ودعم الأسرة والتعليم في مجال تربية الأطفال يمكن أن تقلل من جنوح الأحداث . تعمل البرامج الناجحة مع الآباء والأطفال المعرضين للخطر لمدة عامين على الأقل قبل دخول الأطفال إلى المدرسة ؛ توفير برامج عالية الجودة للرضع أو الرعاية النهارية أو ما قبل المدرسة للأطفال ؛ توفير الدعم المعلوماتي والعاطفي بشأن تنمية الطفل وقضايا تنشئة الطفل للآباء ؛ توفير الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها ؛ وإما تقديم المشورة المهنية أو التدريب أو التأكد من أنها متاحة للآباء . هذه البرامج باهظة الثمن ، ولكنها ليست باهظة التكلفة مثل البرامج الفعالة للأحداث أو تكاليف نظام العدالة الجنائية للتعامل مع الجريمة بعد وقوعها . الدرس المستفاد هنا ، كما هو الحال في مجالات السياسة الأخرى ، هو أن الوقاية تعمل وهي أرخص عمومًا من التعامل مع المشكلات بعد بدايتها .

برنامج "هيد سنارت" هو خطوة في الاتجاه الصحيح ، لكنها صغيرة جدًا ، ولديها خدمات قليلة جدًا ، ومختصرة جدًا لتغيير حياة الأطفال المسجلين بها . تشير الأبحاث الحالية إلى أن البرامج طويلة الأجل الأكثر فعالية لمكافحة الجريمة في

سياق سياسات الصحة والرعاية القائمة ، والحياة الأسرية للطفل ، والوضع الاقتصادي الحالي ستكون برامج مكثفة للأطفال المعرضين للخطر وأسرههم تبدأ من قبل أو بعد وقت قصير من ولادة الطفل

الاستنتاجات

معدلات الجريمة أخذت في الانخفاض الآن في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة . هناك الكثير من الجدل حول سبب ذلك . يزعم البعض أن الانخفاض يُعزى بشكل رئيسي إلى سياسة الجريمة "الصارمة" في الثمانينيات ، بينما يدعي البعض الآخر أنه يُعزى أساساً إلى انخفاض عدد الشباب وتهدئة حروب المخدرات . بشكل عام ، تشير الأبحاث إلى أن معظم الانخفاض في الجريمة ينبع من انخفاض عدد الشباب وزيادة فعالية الشرطة .

ارتفع معدل جرائم العنف بين الشباب الذكور بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة . لا نعرف سبب هذه الزيادة ، ولكن يبدو أنه من المحتمل أنها نشأت من عدد من المصادر: مجتمعات غير منظمة ، وأسر مختلة ، وانخفاض الفرص الاقتصادية والتعليمية . الهجوم الفعال على مشكلة جرائم الشباب قد يشمل نظام العدالة الجنائية فقط كنسخة احتياطية . قد يوفر العمل المكثف مع العائلات المعرضة للخطر ، والأنشطة المجتمعية المنظمة ، والفرص التعليمية والاقتصادية الأفضل هجوماً على خط المواجهة أكثر فعالية . تشير التكاليف النسبية للتعليم والسجن بالتأكيد إلى أن إعادة تخصيص الموارد من السجن إلى التعليم والتدريب أمر جدير بالاهتمام .

Author

Ann Dryden Witte is Professor of Economics at Florida International University and Wellesley College. She is a member of the National Bureau of Economic Research's Program in Public Economics and Program in Labor Studies.

References

- Campbell, John. 1994. Policing Crime. *Federal Reserve Bank of Boston Review* 4:6–11.
- Carlson, Kenneth. 1993. Income from Illegal Activities. Unpublished tables. Cambridge, MA: Abt Associates.
- Donohue, John, and Peter Siegelman. 1994. Is the United States at the Optimal Rate of Crime? Working paper. Chicago: Northwestern School of Law.
- Flanagan, Timothy J., and Kathleen Maguire. 1994. *Sourcebook of Criminal Justice Statistics*. Washington, DC: U.S. Department of Justice.
- Garner, Joel, Jeffrey Fagan, and Christopher Maxwell. 1995. Published Findings from the Spouse Assault Replication Program: A Critical Review. *Journal of Quantitative Criminology* 11:3–28.
- Gillespie, Ed, and Bob Schellhas, eds. 1994. *Contract with America: The Bold Plan by Rep. Neut Gingrich, Rep. Dick Armey, and the House Republicans to Change the Nation*. New York: Times Books.
- Harrell, Adele. 1995. *Impact of the Children at Risk Program*. Washington, DC: The Urban Institute.
- Jankowski, Martín Sánchez. 1991. *Islands in the Street: Gangs and American Urban Society*. Berkeley, CA: University of California Press.
- Krauss, Murray, and Edward Lazear. 1991. *Searching for Alternatives: Drug-*

- Control Policy in the United States*. Stanford, CA: Hoover Institution Press.
- Long, Sharon, and Ann Witte. 1980. Evaluating the Effect of Public Policies on Land Prices in Metropolitan Areas: Some Suggested Approaches. In *Urban Land Markets: Price Indices, Supply Measures, and Public Policy Effects*, ed. J. Thomas Black and James Hoben, 133–59. Washington, DC: Urban Land Institute.
- Mandel, Richard. 1995. *Prevention or Pork? A Hard-Headed Look at Youth-Oriented Anti-Crime Programs*. Washington, DC: American Youth Policy Forum.
- Pozo, Susan. 1993. *Price Behavior in Illegal Markets*. Unpublished manuscript. Kalamazoo, MI: Western Michigan University, Department of Economics.
- Pozo, Susan. 1996. *The Underground Economy*. Kalamazoo, MI: Upjohn Institute.
- Reuter, Peter, Robert MacCoun, and Patrick Murphy. 1990. *Money from Crime: A Study of the Economics of Drug Dealing in Washington, DC*. Santa Monica, CA: Rand Corporation.
- Sassen-Koob, Saskia. 1989. New York City's Informal Economy. In *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*, ed. Alejandro Portes, Manuel Castels, and Lauren Benton, 60–77. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
- Sherman, Lawrence. 1992. *Policing Domestic Violence*. New York: Free Press.
- Tauchen, Helen, and Ann Witte. 1994. Criminal Deterrence: Revisiting the Issues with a Birth Cohort. *Review of Economics and Statistics* 76:399–412.
- Tauchen, Helen, and Ann Witte. 1995. The Dynamics of Domestic Violence. *American Economic Review* 85:414–18.
- Tauchen, Helen, Ann Witte, and Sharon Long. 1991. Domestic Violence: A Non-Random Affair. *International Economic Review* 32:1–21.
- Williams, Terry. 1989. *The Cocaine Kids: The Inside Story of a Teenage Drug Ring*. Reading, MA: Addison Wesley.
- Witte, Ann. 1996. The Social Benefits of Education: Crime. In *The Social Benefits of Education*, ed. Jere Behrman and Nevzer Stacey. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, forthcoming.
- Witte, Ann, and Helen Tauchen. 1994. Work and Crime: An Exploration Using Panel Data. *Public Finance* 49:155–67.
- Zigler, Edward, Cara Taussig, and Kathryn Black. 1992. Early Childhood Intervention: A Promising Preventative for Juvenile Delinquency. *American Psychologist* 47:997–1006.